

جيبوتي... محط أنظار الدول الكبرى!

يبدو أن الأحداث في الشرق الأوسط تحتمّ على معظم الدول الكبرى أن تولِّجَ أنظارها إلى جيبوتي، تلك الدولة الأفريقية الصغيرة الواقعة على البحر الأحمر قرب باب المندب، والقريبة جداً من خليج عدن.

وفي هذا الصدد، نشرت صحيفة «ايكونومست» البريطانية تقريراً رصد التواجد الدولي الذي تشهده جيبوتي التي لا يتعدّى تعداد سكانها 875 ألف شخص، وبشكل خاص التواجد العسكري الذي تمثله القواعد العسكرية لبعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وأشار التقرير إلى أن قاعدة «ليونيير»، وهي القاعدة العسكرية الأميركية الوحيدة الدائمة في أفريقيا، تستضيف 4500 جندي والكلاء الذين يقومون بمهمات ضدّ تنظيم «القاعدة» في اليمن وتنظيم «الشباب» في الصومال. وبحسب التقرير أيضاً، تستضيف جيبوتي أكبر تواجـد



«ايكونومست»: لماذا يتنافس الجميع على جيبوتي؟

رصد تقرير نشرته صحيفة «ايكونومست» البريطانية التواجد الدولي الذي تشهده جيبوتي، تلك الدولة الأفريقية الصغيرة التي لا يتعدّى تعداد سكانها 875 ألف شخص، وبشكل خاص التواجد العسكري الذي تمثله القواعد العسكرية لبعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وأشار التقرير إلى أن قاعدة «ليونيير»، وهي القاعدة العسكرية الأميركية الوحيدة الدائمة في أفريقيا، تستضيف 4500 جندي والكلاء الذين يقومون بمهمات ضدّ تنظيم «القاعدة»، في اليمن وتنظيم «الشباب» في الصومال. وأضاف أن القاعدة العسكرية الأميركية، والتي تكلف الولايات 60 مليون دولار سنوياً فقط كقيمة إيجارية، تتشارك مهبط الطائرات مع المطار الدولي، وذلك على رغم أن الطائرات من دون طيار تطير الآن من مطار في الصحراء على بعد ثمانية أميال بعيداً، بعدما كانت قد تحطمت إحدى الطائرات في منطقة سكنية عام 2011.

وبحسب التقرير أيضاً، تستضيف جيبوتي أكبر تواجـد عسكري فرنسي في الخارج (لا يزال لدى فرنسا اتفاقية للدفاع عن مستعمرتها السابقة) فضلاً عن استضافة الدولة الأفريقية الصغيرة للقاعدة الأجنبية الوحيدة لليابان في العالم.

هذا إضافة إلى تواجـد عسكري إسباني وألماني يشكّل قوة مكافحة القرصنة التابعة للاتحاد الأوروبي، إذ تقيم تلك القوات التابعة للاتحاد الأوروبي في «إسرائيل» و«سبراتون». ولم يغفل التقرير الإشارة إلى التقارير التي تتحدث عن رغبة السعودية وروسيا والهند أيضاً في إقامة وحدات تابعة لها بجيبوتي.

ويشير التقرير إلى التواجد الصيني أيضاً. إذ تبني الصين قاعدتها الأولى في الخارج في جيبوتي، تلك القاعدة التي ستكلف الصين 20 مليون دولار سنوياً. ولم المفترض ضدهم إلا كون تلك القاعدة أكثر من مركز للخدمات اللوجستية لعمليات مكافحة القرصنة وإخلاء المواطنين من المناطق الساخنة مثل اليمن. فقط على بعد 20 ميلاً عبر مضيق باب المندب، ومع ذلك، يخشى بعض المسؤولين الغربيين أن تكون للصين خطط أكبر.

وتابع التقرير قوله إنه، ورغم ذلك، تريد الدولة الصحراوية الصغيرة أن تكون أكثر من ملعب للقوى العظمى؛ فليديها طموحات لتصبح دبي أو سنغافورة عند تدخـل البحر الأحمر والمحيط الهندي.

وتلقت تقرير الصحيفة البريطانية عن روبليج ديجاما على، رئيس تطوير الأعمال في موانئ جيبوتي وسلطة المنطقة الحرة، قوله: «لا تحظى جيبوتي بأي ميزة سوى الموقع الجغرافي».

فאתقار البلاد للموارد الطبيعية قد يكون من قبيل الصدفة، ولكن موقعها الجغرافي بين إريتريا وأثيوبيا والصومال، ليس من قبيل الصدفة، إذ تريد فرنسا أن يكون لديها ميناء منافس لميناء عدن، المستعمرة البريطانية على الجانب الآخر من البحر الأحمر.

التقرير أشار أيضاً إلى أن جيبوتي كانت محط نظر القوى الدولية في الآونة الأخيرة أيضاً. فالهجمات الإرهابية في 11 أيلول 2001، خلفت تواجـد عسكري أميركي في البلاد. كما ساهم القراصنة البرابطة في إقامة تواجـد عسكري تابع للاتحاد الأوروبي.

ومنتعت الحرب بين إثيوبيا وإريتريا، والتي امتدت بين عامي 1998 و2000، إثيوبيا من الوصول إلى موانئ جارتها الصغرى.، ولأنّ تاتي 90 في المئة من واردات إثيوبيا من خلال جيبوتي.

ورصد التقرير بعض الإحصاءات التي تشير إلى أن النمو المزوج لدى إثيوبيا يصل إلى مدى العقد الماضي، قد انعكس في المقابل على جيبوتي. وبلغت قيمة مشاريع الطاقة والبنية التحتية الجارية، بما في ذلك أربعة منافذ إضافية، وأنثين من المطارات الدولية الجديدة وأنثين من خطوط الأنابيب، والسكك الحديدية إلى إثيوبيا، بلغت 9.5 مليار دولار. وهناك مشروعات أخرى بقيمة 9.7 مليار دولار ولكنها لم تحظ بالتمويل حتى الآن. ويشير التقرير إلى أن هذا الصعد الإجمالي لجيبوتي كان 1.6 مليار دولار فقط عام 2014.

وفي هذا المنحى، قال التقرير إن الصين هي أكبر مستثمر بالبلاد، وتأتي استثمارات كثيرة عن طريق قروض ميسرة. ورغم ذلك، ذكر التقرير أن الأمم المتحدة تقدر نسبة البطالة في جيبوتي بـ10 في المئة، في السنة، فيما تبلغ نسبة الأمية 45 في المئة. وأخيراً، ذكر التقرير أن هناك معارضة متسيرة للنظام الحاكم بجيبوتي، وتزعم شخصيات معارضة أن الشرطة قتلت 19 شخصاً في احتفال ديني في كانون الأول 2015، بينما تقول الحكومة أن عدد القتلى سبعة فقط.

كما تم توجيه اتهامات بالفساد على عبد الرحمن بره، وهو رجل أعمال فري كان الساعد اليمنى للرئيس إسماعيل عمر جيله. وكان من المقرر أن تشهد البلاد انتخابات رئاسية في الثامن من نيسان الجاري، ولكن إعادة انتخاب جيلة لفترة رئاسية رابعة أمر مرفوع منه، بحسب تقرير «ايكونومست» التي وصفت انتالف المعارضة المؤلف من سبعة أحزاب بغير العملي.



«هونيتور»: هل تشكل «إسرائيل» تحالفاً أمينياً مع السعودية ومصر؟

ما تزال قضية جزيرتي تيران وصنافير، اللتين انتقلتتا من السيادة المصرية إلى السيادة السعودية بعدما وقع البلدان على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما خلال زيارة العاهل السعودي إلى مصر، تحظى بتغطية إعلامية موسعة. صحيفة «مونيتر» المعنية بشؤون الشرق الأوسط، وسّاءت في مقال نشرته مؤخراً للكاتب «الإسرائيلي» بن كاسبيت، وهو محلل سياسي وكاتب عمود في عدة صحف «إسرائيلية»، عن احتمالية أن يتم تشكيل تحالف يضم المملكة العربية السعودية ومصر و«إسرائيل»، على خلفية ذلك الاتفاق الذي حظي بموافقة «إسرائيلية».

وفقاً لمقال بن كاسبيت، فإن إعلان مصر في التاسع من نيسان قيامها بنقل جزيرتي تيران وصنافير إلى السيادة السعودية، كان بمثابة مفاجأة كاملة للكثيرين في الشرق الأوسط. ولكن «إسرائيل» كانت البلد الوحيد الذي لم يُفاجأ بتلك الخطوة.

وتلقت المقال عن مسؤول «إسرائيلي» رفيع المستوى قوله إن «إسرائيل» كانت على علم بالمفاوضات السريّة. وكانت «إسرائيل» قد أعطت موافقتها على هذه العملية، ولم تطلب إعادة مناقشة اتفاق السلام مع مصر، على رغم أن الاتفاق يعتبر إن أي تغييرات إقليمية أو نقل للأراضي التي تخضع للسيادة المصرية بعد أن أعادتها «إسرائيل»، يشكل انتهاكاً للمعاهدة، بحسب ما ذكره التقرير.

وأشار المقال إلى أن المحادثات بين السعودية ومصر على نقل هذه الجزر قد أجريت منذ سنوات، مع معارضة «إسرائيلية» شديدة لهذه الخطوة. واعتبر أن حقيقة أن يحظى قرار نقل الجزر بدعم «إسرائيلي»، إنما يعكس عمق المصالح الحالية المشتركة بين الأطراف الثلاثة: القاهرة والرياض و«تل أبيب».

ووصف التقرير ما حدث بأنه «دراما حقيقية جيوسراتيجية» ودبلوماسيّة. ونقل التقرير عن آفي ديختر، وهو مسؤول سابق في جهاز «شاباك»، «جهاز الأمن الداخلي في «إسرائيل»، وعضو «الكنيست» عن حزب «الليكود»، ما ذكره في مقابلة أجراها مؤخراً عن «إذاعة صوت إسرائيل»، من أن هذه الخطوة هي واحدة من الحوادث الأكثر أهمية التي حدثت بين بلدين عربيين في الشرق الأوسط.

في أشار التقرير إلى تصريحات كان قد أدلى بها وزير الدفاع «الإسرائيلي» موشيه يشارون خلال محادثة قصيرة قبل بدء الفصح مع الصحافيين العسكريين، وأكد من خلالها أن «إسرائيل» وافقت على سير العمل، لا بل تسلمت وثيقة مكتوبة، موقعة من قبل جميع الأطراف.

الوثيقة - بحسب الكاتب الصهيوني - أكدت استمرار «إسرائيل» بالملاحقة

عسكري فرنسي في الخارج، فضلاً عن استضافة الدولة الأفريقية الصغيرة للقاعدة الأجنبية الوحيدة لليابان في العالم. هذا إضافة إلى تواجـد عسكري إسباني وألماني يشكل قوة مكافحة القرصنة التابعة للاتحاد الأوروبي، إذ تقيم تلك القوات التابعة للاتحاد الأوروبي في فنادق «كميينسكي» و«شيراتون». ولم يغفل التقرير الإشارة إلى التقارير التي تتحدث عن رغبة السعودية وروسيا والهند أيضاً في إقامة وحدات تابعة لجيبوتي. وأشار التقرير إلى التواجد الصيني أيضاً. إذ تبني الصين قاعدتها الأولى في الخارج في جيبوتي، تلك القاعدة التي ستكلف الصين 20 مليون دولار سنوياً.

أما في ما يخصّ الحرب الدائرة على سورية، فقد أكدت صحيفة «فزغلياد» الروسية نقلاً عن مصادرها أن الإدارة الأميركية تبنت فعلاً

في مضيق تيران. وإضافة إلى ذلك، أشار يعالون إلى أن الأميركيين شاركوا في المفاوضات وانهم وقعوا أيضاً على الاتفاق. وهكذا، كما قال يعالون، فإن «إسرائيل»، قد تلقت جميع الضمانات المطلوبة.

ووفقاً لمسؤول أمني رفيع المستوى، تحدثت إلى «مونيتر» بشرط عدم الكشف عن هويته، فإن وزير الدفاع «الإسرائيلي» أكد أن التعاون الأمني بين «إسرائيل» ومصر قد وصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق. نظاماً أمن البلدين يشتركان في المصالح نفسها. المصريون، على سبيل المثال، يساعدون في احتواء «إسرائيل» وتطويقها حماس في غزة.

من جانب آخر، قال بن كاسبيت إن هذه الخطوة الأخيرة - نقل أنثتين من الجزر إلى المملكة العربية السعودية - تكشف جزءاً من الحوار الذي تطوّر بين «إسرائيل» وجيرانها السّنة.

مسؤول أمني «إسرائيلي»، تحدث إلى «مونيتر»، وأشار إلى أن علاقات «إسرائيل» في المنطقة عميقة ومهمة، معتبراً أن الدول العربية «المعتدلة» لم تنس العهد العثماني، ويبدوون قلقاً شديداً حول تنامي قوة الأنثتين من الإمبراطوريات غير العربية في الماضي: إيران وتركيا.

وأشار المقال أيضاً إلى أن خطوة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد أثارت انتقادات علنية حادة في مصر. ويرى معارضو السيسي أنه بموجب الدستور المصري، فإن الرئيس المصري لا سلطة لديه في التخلي عن الأراضي المصرية.

وعبّ المقال بالقول: «هذه الجزر تنتمي أصلاً إلى المملكة العربية السعودية، والتي كانت قد نقلتها إلى السيادة المصرية عام 1950 كجزء من الجهود الرامية إلى خلق إسرائيل من الجنوب، ومنع قوات الدفاع الإسرائيلية (IDF) من السيطرة عليها».

وتابع: «إن إسرائيل خاضت حربين (حرب سيناء عام 1956، وحرب الأيام الستة عام 1967) للحفاظ على حقوق الملاحة في البحر الأحمر. وسيطرت إسرائيل على هذه الجزر مرتين، ولكنها أعادتها بعد ذلك إلى مصر في المرتين؛ ولأنّ تعود عقبات الساعية إلى الوراء، والمصريون يعيدون الجزر إلى صاحبها الأصلي، المملكة العربية السعودية، وفق تعبير كاتب المقال.

وتأتي تلك الخطوة - وفقاً للمقال - كبادرة حسن نية من السيسي تجاه الملك سلمان بن عبد العزيز، بعد الدعم السعودي للنظام المصري على مدى السنوات الماضية.

وأشار كذلك إلى أن هناك جانباً آخر لنقل المصريين الجزر إلى المملكة العربية السعودية: إذ إنه في الماضي، طرحت عدة مقترحات في شأن تبادل الأراضي الإقليمية، بهدف حل الصراع «الإسرائيلي» - الفلسطيني.

موجود تلك المقترحات، فإن صرح كانت ستقوم بمنح غزة مساحات من الأراضي المصرية، ما يسمح للفلسطينيين في قطاع غزة بمساحة أكثر انفتاحاً والتقاط الأنفاس.

في مقابل هذه الأرض، ستحصل مصر من «إسرائيل» على شريط ضيق على طول الحدود بين البلدين، منقطة النقب الصحراوية من سيناء المصرية. الفلسطينيون، في المقابل، سيقلون الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية إلى «إسرائيل».

وكان يمكن للأردن أن ينضمّ أيضاً إلى هذه المبادرة من خلال مساهمته بالأراضي المحتلة له، ويتلقى أخرى في المقابل. ولكن هذه المقترحات استبعدها المصريون قطعياً في عهد حسني مبارك.

ولأنّ يبدو أن النقل الإقليمي أصبح ممكناً في ظل الظروف الجديدة في الشرق الأوسط، وهذا ينطبق على هذه الحالة. ففي «إسرائيل»، هناك أولئك الذين يشعرون بالقلق من تزايد النفوذ الروسي في مصر. ويتعكس هذا في تأسيس المدارس الإسلامية التي تستلم الفكر الوهابي. ولكن هؤلاء المتشائمين أقلية. في حين مصر بدبلوماسي في «تل أبيب»، تحدثت إلى «مونيتر» بشرط عدم الكشف عن هويته: «من المهم للسيسي أن يفوّق ويبقى على قيد الحياة، إنه مفتاح إيقاظ العرب في المنطقة بأسرها».

وأخيراً، أشار الكاتب أنه وفي ضوء أن أميركا تنأى بنفسها عن المنطقة، فإن المساعدة السعودية ودعم «الإسرائيلي» لمصر يُنظر إليها على أنها في غاية الأهمية لمساعدة الرئيس المصري في إحكام قبضته على السلطة في مصر.



«غارديان»: اثان من كبار المحافظين البريطانيين على لأئحة اغتيالات «داعش»!

نشرت صحيفة «غارديان» البريطانية تقريراً لكاترين فيليب بعنوان «لائحة اغتيالات تنظيم داعش تضمّ اثنتين من كبار المحافظين البريطانيين». وقالت الكاتبة إن وزير التجارة البريطاني «الباكستاني الأصل» ساجد جايد، والبارونة وزيرة الدولة البريطانية السابقة سيسا دوارسي، على لائحة اغتيالات التنظيم الذي وصفها بانها من الصليبيين العلنيين.

وأوضحت أن مجلة «دايق» الناطقة باسم التنظيم دعت مؤيديها إلى تصفيتهم، إضافة إلى شيوخ يتمتعون بأفكار معتدلة. وتشير مجلة «دايق» إلى أن جافيد ووارسي يتلقان باسم الصليبيين ويساعدانهم في تغيير أفكارهم وغسيل أدمغتهم.

لها وردفت كاتبة المقال أن البارونة وراسي اقترحت بناء مساجد في بريطانيا من دون مآذن كي تتماشى هندستها مع العمارة في بريطانيا.

وأشارت أيضاً إلى أن لائحة اغتيالات التي نشرها التنظيم، تتضمن وزيرة

الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون، وعددا من الشخصيات الأخرى.

يذكر أن كلا من جافيد ووارسي يتحدران من عائلات باكستانية مسلمة مهاجرة.

البشاء

ما يسمّى «الخطة باء» في سورية، وأنها تهدف إلى زعزعة الأوضاع بشكل شامل في المنطقة. وأعدت الصحيفة إلى الأذهان نفي وزارة الخارجية الأميركية جملة وتفصيلاً على لسان الناطق الرسمي باسمها جاريـد كابلان، وجود مثل هذه الخطة، إذ شدّد أن واشنطن لا تبني أي خطط سوى «الخطة أ»، وأن هدف بلاده وروسيا في سورية واحد، رغم الخلافات القائمة في وجهات النظر التي يبني عليها كل من الجانبين.

فيما نقلت «فزغلياد» عن مدير معهد الدراسات الدينية والسياسة، المستشرق ألكسندر إيفغنايكيو، تأكيدُه أن لكل من الأطراف المنخرطة في الحرب على سورية خطة بديلة. مشيراً إلى أنه لا يمكن لأي سياسي ذي خبرة تجاهل صوغ خطة بديلة عن العملية التي يديرها، ما يعني أنه لدى روسيا والولايات المتحدة خططهما.

وبالوقوف على الحادث الأخير، ذكر بارانيتس أن السفينة الحربية الأميركية دخلت في 11 نيسان عام 2016، وحملت منه على ظهرها مروحية بولندية في مناورات مشتركة، وإن طواقم طائرات «سوخوي 24» في ذلك اليوم كانت تتدرّب على التحليق فوق المياه الدولية في بحر البلطيق.

وأكد بارانيتس، أن مسرع تحليق القاذبتين اللتين يشتر إليهما الأميركيان في اليوم المذكور، كان يتقاطع وفقاً للخطة المذكورة للتدريبات مع وجهة العمدرة الأميركية التي كانت تتاور على مسافة زهاء 70 كيلومتراً عن المياه الإقليمية الروسية. كما أشار إلى ما صرحت به وزارة الدفاع الروسية التي شدّت على أن طياريهما التقيا بعيدا عن العمدرة الأميركية حال مشاهدتهما لها، من دون أيّ انتهاك للقواعد الدولية المرمية في مثل هذه الحالات.

الجانب الأميركي، استشاط غضبا، وأكد أن قاذوتي «سوخوي 24»، حلقتا في اليوم المذكور على مقربة من «كوك» جيئةً وذهابا زهاء عشرين مرّة، وعلى ارتفاع لم يزد عن 30 مترا، وعلى مسافة لا تزيد عن كيلومتر الواحد. وذكر الأميركيان كذلك، أن الطيارين الروسين، وفي اليوم التالي، ناورا بقاذفتيهما في محيط السفينة الأميركية على ارتفاعات منخفضة إلى درجة أن تيار الهواء المنفّع من مؤخرتيهما أثار موج البحر وراءهما، الأمر الذي شكّل تهديدا على العمدرة الأميركية.

بارانيتس، تساءل في التعليق على تصريح الجانب الأميركي، عن ممكن المشكلة التي يبوؤل لهاهما بحارة واشنطن.

وأضاف: بحق لطارتينا التحليق في المياه الدولية على الارتفاعات التي يراها الطيارون مناسبة، فضلا عن أنّهما لم تحلقا مباشرة فوق مقدمة السفينة الأميركية، ولم تقطعا مسار «كوك» بشكل عمودي، ناميك عن اعتراف الأميركيين أنفسهم بأن قاذفتينا كانتا على مسافة أقل متر من سفينتهم، بلا أيّ انتهاك للقواعد الدولية المرمية.

وفي تنفيذ مخاوف البحارة الأميركيين، اعتبر بارانيتس أن الموج الذي أثارته القاذبة الفرنسية قد تتراوح ما بين بضع عشرات من الأمتار وكيلومتر كامل، الأميركيين ليست إلا ضربا من تلالم الأتفال، وهو ما أثار دهشة وزارة الدفاع الروسية إزاء ردّ الفعل الأميركي العصبي هذا.

وأضاف: «الأمريكيون متعوضون جدا، إذ إن القاذقتين الروسيّتين قد حلقتا على مسافة قريبة جدا من سفينتهم، وعبروا عن ذنبرهم كذلك، بنشرهم فيديو صور الحادث. عبارة على مسافة قصيرة جداً، هي عبارة مطاطة ونسبية، إذ إن المسافة القريبة قد تتراوح ما بين بضع عشرات من الأمتار وكيلومتر كامل، ناميك عن أن شيئا طارئا لم يحدث، باستثناء خشية المروحية البولندية الإقلاع من على ظهر «كوك» في إطار مناوراتهما.

في الختام، بيّن بارانيتس، حينما ناقم الطائرات الحربية الأميركية بمناورات مشابهة على مقربة من سفننا في مياه المحيطين الهادي والاطلسي، فإن البحارة الروس لا يجيشون بالبكاء على مسامع العالم بأسره!



«فزغلياد»: «الخطة «باء» جاهزة!

أكدت صحيفة «فزغلياد» الروسية نقلاً عن مصادرها أن الإدارة الأميركية تبنت فعلا ما يسمّى «الخطة باء» في سورية، وأنها تهدف إلى زعزعة الأوضاع بشكل شامل في المنطقة.

وفي تعليق في هذا الصدد، أعادت الصحيفة الروسية إلى الأذهان نفي وزارة الخارجية الأميركية جملة وتفصيلاً على لسان الناطق الرسمي باسمها جاريـد كابلان، وجود مثل هذه الخطة، إذ شدّد أن واشنطن لا تبني أي خطط سوى «الخطة أ»، وأن هدف بلاده وروسيا في سورية واحد، رغم الخلافات القائمة في وجهات النظر التي يبني عليها كل من الجانبين.

ونقلت «فزغلياد» عن مدير معهد الدراسات الدينية والسياسة، المستشرق ألكسندر إيفغنايكيو، تأكيدُه أن لكل من الأطراف المنخرطة في الحرب السورية خطة بديلة. مشيراً إلى أنه لا يمكن لأي سياسي ذي خبرة تجاهل صوغ خطة بديلة عن العملية التي يديرها، ما يعني أنه لدى روسيا والولايات المتحدة خططهما. وفي هذا الصدد، أوردت الصحيفة مقتطفات من تعليق لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إذ قال: «مما لا شك فيه، أنه لا يتوجب رواج أي أحاديث ثنائية التاويل حول ما يسمي بالخطة باء في إطار التحالف الذي تقوده واشنطن. كما من غير المقبول الحديث عمّا يسمي كذلك بمناطق عازلة لأفائدة منها، جرى الإقرار ومنذ اندم رفضها العميق قبلأ وقالها».

وأضاف لافروف: «تدار الأحاديث بشكل منمنهج حول ما يسمي الخطة باء، فيما نحن لسنا على أدنى علم بأي نوع من هذه الخطط، التي لم يبعثها أحد معنا أبدا. نحن مستمرون في العمل على استمرارية وقف القتال في سورية، وإذا ما كانت هذه الخطة قائمة فعلا، وتتمتصن الانتقالي استخدام القوة، فإن ذلك سوف يثير لدينا قلقا كبيرا، وخيبة أمل عارمة. أمل في الا تصدق التكهنات التي تشاع بهذا الصدد».

وبالعودة إلى تحليلها، ذكرت الصحيفة الروسية نقلاً عن مصدر مقرب من وزارة الدفاع السورية، أن الخطة الأميركية المذكورة، تهدف إلى زعزعة المنطقة بكاملها، لا سورية تحسب، وأن جهات تركية وسعودية قد أعدت خطة تتضمن توريد الأسلحة إلى «المعارضة»، وإثارة الفوضى والاضطرابات في لبنان، لضرب «الحلقة الأضعف» في التحالف المؤيد للدمشق، أي حزب الله اللبناني.

كما استدركت «فزغلياد»، ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي جون كيري مؤخراً، الذي حذر روسيا وإيران من لجوء بلاده إلى «الخطة باء»، إذا ما استمرت في ممارستها، بحسب وصفه، معربا عن استعداده لمطالبة الكونغرس في مثل هذه الحالة، باتخاذ خطوات أوسع في هذا الاتجاه.

سيميون باغداساروف مركز دراسات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وفي حديث إلى «الصحيفة» قال: جرت العادة على أن تتراقف جميع الخطط العسكرية أو القتالية بما يسمي «الخطة باء»، والعمليات التي تدور في سورية وحولها إن نشد عن هذه القاعدة، وتطبيق هذه الخطة في سورية مستمر على قدم وساق.

وتابع: مما لا شك فيه، أن الولايات المتحدة لا تريد سيطرة الإسد وتحالفا على حلب، إذ إن الاستيلاء على هذه المدينة سيسجد نصرا مؤزرا لروسيا، سيعطي الحرب هناك منحي مغايرا كليا. ليس من الضروري أن تحكف واشنطن بنفسها على تطبيق «الخطة باء»، بل يكفيها الميارقة بتبنيها للسعودية أو تركيا.

كما يكفي تزويد المسلحين ببضع عشرات من منظومات صواريخ «ستينغر»، المحمولة على الكتف، ومثل ذلك من صواريخ «تاو» المضادة للدروع، كما بوسع واشنطن، تزويد الأكراد بكيمات أكبر من السلاح.

ولم يستبعد باغداساروف بالمطلق إقدام دعاة الحرب في الغرب وحلفائهم السورية على زلزلة الوضع في لبنان. وأضاف: لبنان يعاني وضعا غاية في التعقيد، إذ يستضيف في أراضيه زهاء 1.5 مليون لاجئ سوري، فضلا عن هشاشة الاستقرار السياسي فيه، إذ لم يجمع اللبنانيون طوال عامين على رئيس للجمهورية، فضلا عن تعاطف نسبة المعارضةين لنهج حزب الله هناك، على انخراطها في جانب الإسد في الحرب السورية.

إذا ما اضطربت الأوضاع في لبنان، فإن حزب الله سوف يضطر للمعودة إلى اراضيه شرقا عنها، بما سيضعف الإسد.

وفي سياق التعليق على «الخطة باء»، أوردت الصحيفة كذلك، تعليقاً لمدير معهد الدراسات الدينية والسياسة، المستشرق ألكسندر إيفغنايكيو، الذي أكد أن لكل من الأطراف المنخرطة في الحرب السورية خطة بديلة.

وأشار إلى أنه لا يمكن لأي سياسي ذي خبرة تجاهل صوغ خطة بديلة عن العملية التي يديرها، ما يعني أنه لدى روسيا والولايات المتحدة خططهما. الأزمة السورية غاية في التعقيد، إذ يتخرفط في مجرياتها عدد كبير من اللاعبين الإقليميين، بما يقضي في تقويتها، بعد الضممة العثمانية التي حلت بهم، وادخال يسوغ استمرار الجميع على الصعيد الجيوسياسي في وضع وضرة دراسة سيناريوات مختلفة، اتخفظ من جيتي على تسميتها خططاً قابلة للتطبيق العملي. واعتبر إيفغنايكيو أن استنادا إلى طرحة هذا، إن موقف الجييت الأبيض يتلخص عموما في ما صرح به الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية، الذي أكد أنه ما من أي خطط «باء» لدى واشنطن، وإن الهدف الروسي والأميركي في سورية، واحد ويتمثل في التسوية ووضع حد للازمة.

ترجمات



صحافة عبرية

«كامب ديفيد» مع المملكة السعودية لا يزال سابقاً وأناه

كتب تسفي برئيل في صحيفة «هآرتس» العبرية: روى المفرد السعودي الذي يسمي نفسه «مجتهد» على حسابه في «تويتر»، أن السعودية تشتري طائرات صغيرة من دون طيار من «إسرائيل» عبر جنوب أفريقيا. وعلى حدّ قوله، فإن الطريقة تعمل على النحو التالي: الطائرات الصغيرة الكاملة تشق طريقها إلى جنوب أفريقيا، هناك تفكك إلى أجزاءها. تنقل إلى السعودية إلى مشروع خاص أقيم لهذا الغرض، حيث يعاد تركيبها وكانها إنتاج محلي.

ولدمجتهد، سبق صحافي آخر في جعبته: في إطار زيارة محمد بن سلمان، ابن الملك السعودي والذي يتبوّأ منصب وزير الدفاع، إلى الأردن هذا الأسبوع، التقى مسؤولين «إسرائيليين» كباراً للتسنيق المواقف، والبناء المنطخ له للجسر الذي سيربط بين السعودية ومصر هو مقدّمة لإقامة علاقات بين المملكة والدولة الصهيونية.

تجده تغريدات «مجتهد» بشكل عام ضدّ الأسرة المالكة السعودية وهو لو لم تكن تغريداته دقيقة، فأنها تحظى بألاف المتابعين وردود الفعل، لا بل أحياناً تنشر حواراً يجنّاز الحدود. ولكن تعزيز التقارب بين «إسرائيل» والسعودية لا يعتمد فقط على تقارير «مجتهد». فالمقالات النقدية في مصر ضدّ اتفاق نقل جزيرتي تيران وصنافير من مصر إلى السعودية تصف الاتفاق كمواقفة سعودية على اتفاق «كامب ديفيد»، لا بل أخطر من ذلك: هذا جزء من مؤامرة صهيونية. أميركية – سعودية لتوسيع نفوذ «إسرائيل» في الشرق الأوسط.

لماذا توسيع؟ إذ بحسب التقارير في وسائل الإعلام المصرية، فإن واقفة «إسرائيل» مع «السعودية» جاءت فقط بعدما التفتت مصر والسعودية على أن تكون «إسرائيل» مطلة على كل مراحل إقامة الجسر وأن تُشرك في إدارته. ليس واضحاً ماذا تصعد على كل التقارير بتعبير «إدارة الجسر»، ولكن يكفي ذكر الشراكة «الإسرائيلية»، والتأكيد الذي نشرته «إسرائيل» عن التسنيق المسبق بينها وبين مصر لإثارة مصر في مصر. ولمواجهة ادعاءات المنقذين، نشرت الحكومة المصرية بشكل استثنائي وثائق تشهد على أن الجزيرتين كانتا ملكية سعودية قبل أن تُؤخّرا لمصر في 1950 وإن هذا ليس سوى إعادة التكميز إلى أصحابه. ولكن ليس في هذه المشورات أيّ تلميح إلى أن السعودية أعلت التزاماً منها بالتمسك بشروط «كامب ديفيد» من أجل الحصول على موافقة «إسرائيل».

اكتفت السعودية ببيان علنيّ ولكن يبدو أن اتصالات مباشرة أو غير مباشرة بين موديين سعوديين و«إسرائيليين» سبقت هذا البيان. ومع أنه من السابق لأوانه أن نحبس الأنفاس انتظاراً لإقامة علاقات دبلوماسية بين السعودية و«إسرائيل»، ولكن لا شك في أن نقل الجزيرتين إلى السعودية، اعتراف المملكة باتفاقات «كامب ديفيد»، على جانب سيطرتها، بموافقة «إسرائيل»، على المدخل إلى البحر الأحمر، خطوة إستراتيجية شديدة الأهمية، أكثر بكثير من مجرد «إعادة الملُك إلى أصحابه».

تطرّح هذه الخطوة السؤال من يقّرر في المملكة السياسة الخارجية ومن يصمّم مكناتها في التقلبات التي تشهدها المنطقة. فأهراً، الملك سلمان ابن الشاين هو صاحب الكلمة الأخيرة. ولكن سلمان رجل مريض يعاني في غالبية الظن من ألزهايمر أو من العته. وروى من التقوا به من دون أن يدركوا أسماءهم أنه يعمل إلى فقدان التركيز في منتصف الحديث، ويروي صحافيين عرب أن خطاباته صمّوة بحيث ألا يستخدم سوى مجموعة كلمات محدودة، ذاكرة للمدى القصير علية، وفي ظهوره العام يكرّر الكلمات والتجملات التي لا تروى إلا الأخرى.

ومع ذلك، فإنه لا يتوقع عن اتخاذ قرارات كُثر الحرب في اليمن أو استراتيجية إقامة تحالف إسلامي رئي ضدّ نفوذ إيران. ولكن حتى أو هذه القرارات يعتمد الملك بشدّة على رأي ابنه محمد، الذي يحبّه في منصب ولي ولي العهد. وإن كانت مرتبة أدنى بدرجة من مرتبة ولي العهد الأمير محمد بن نايف، ولكن التوقع هو أن ينقلب هذا الترتيب قريباً. فأصراع الحقيقي في البلاط الملكي هو على الخلافة، إذ إن الشايبين، ابن محمد بن 31 سنة وعلى عهد محمد بن نايف ابن 58 سنة، سيتعين عليها أن يتنافسوا على ولي مجلس البيعة الذي يتشكل من 34 من أبناء العائلة المالكة والمخول بأن يقّرّمون هو الملك التالي بعد وفاة سلمان.

وحتى ذلك الحين، يكلف سلمان ابنه أساس المهام الدولية. فقد زار موسكو مرتين، وأقام علاقات هامة مع الإدارة الأميركية التي ترى أنه خليفة، وانتقلت له هذا الأسبوع صورٌ يكامل طولُه يعانق عبد الله ملك الأردن، وكانه أخوه الأكبر، وهو الذي ينسج الحلف الإسلامي. السنّي ضدّ إيران.

غير أن حتى للمملكة الغنية التي تبقى رأس مصر فوق الماء وشقت الطريق إلى تركيا للانضمام إلى الشرق الأوسط العربي، لا يسير كل شيء كما هو مخطط. هكذا مثلاً الزيارة إلى مصر والتي استمرت نحو تركيا في لقاء مع أردوغان، بهدف إحداث مصالحة تركية - مصرية لفرض استملاك التحالف الروسي، لم تحقق نتيجتها. وكان اختيارها سيكون أمس، في أثناء انعقاد مؤتمر الدول الإسلامية في اسطنبول. فقد أمل الملك السعودي أن يكون المنذوب المصري إلى المؤتمر الرئيس السيسي، وأن يوافق الرئيس أردوغان على الاعتراف عن الانشقاق الشديد الذي وجهه للسيسي في السنتين الأخيرتين. وتصور سلمان أن يتعاقف الرجلان وينسيا الماضي.

ولكن السيسي يطلب أكثر من الاعتذار. فهو يطلب من أردوغان أن يطرد من تركيا كبار رجالات الإخوان المسلمين المصريين الذين وجدوا فيها ملجأ، والفك عن دعمه الحركة التي تعتبر في مصر حركة إرهابية. أما أردوغان من جهة فيطلب إلغاء عقوبات الإعدام التي فرضت على نشطاء المنظمة في مصر وتحرير الرهائن المشعوع محمد مرسي من السجن. ورغم الضغط والإغراء السعوديين، فإن هذه الشروط بالنسبة إلى الطرفين متعذرة. وكانت النتيجة أن كان المنذوب المصري لمؤتمر الدول الإسلامية وزير الخارجية سامح شكري، التي خلا خطابه عن التسليسي وعلى الفور أعاد الفكرة من دون أن يتحدّث عن أردوغان.

خسّمته مراقباً واقعياً الملك سلمان إلى اسطنبول، والذين اضطرت الحكومة التركية لتجنيد أسطول من السيارات الفاخرة لتسفيرهم، يسعدون عن الملك إلى الرضاخ من دون النتيجة السياسية التي أمل في تحقيقها. ويسعّين على سلمان أن يتعايش بسلام مع حقيقة أن المساعدة الاقتصادية، مهما كانت كبيرة، لا ضمن الطاقة السياسية من جانب الزبائن. وما هو صحيح بالنسبة للإدارة الأميركية في علاقاتها مع «إسرائيل» صحيح أيضاً بالنسبة للسعودية في علاقاتها مع مصر.

ولكن فشل هذه الخطوة لا يجعل مصر أو تركيا خصماً للسعودية. لكل واحدة منهما مصالح خاصة بها تفتقر ض علاقات وثيقة مع المملكة. ولكن لكل واحدة منهما، مثلما للسعودية، مبادئ سياسية خارجية وبالأساس داخلية تمنع في هذه اللحظة إمكانية بناء تحالفات استراتيجية واسعة. هكذا مثلاً، فإن عددا من الحركات في مصر غير راضية عن «الاستعداد» الاقتصادي من مصر للسعودية، وهي تخشى الانبشع مثل هذا الاستعداد الحكم المصري على وضع خطط اقتصادية سليمة لأشقاء الاقتصاد. أما في تركيا بالذات ففرضون عن الحلف الجديد مع السعودية، والذي سيتضمّن أيضاً استثمارات تجارية كبيرة في الدولة. ولكن في الوقت نفسه، تركيا التي تستضيف الآن طائرات قتالية سعودية في مطار إنجرليك، لا تريد أن تفقد علاقاتها الاقتصادية الهامة مع إيران، وتبذل بمضاغفة حجج التجارة معها ثلاثة أضعاف إلى أكثر من 30 مليار دولار. ولا يمكن للسعودية أن تملّي على تركيا من يكون حلفاءها، ظلماً لا يمكنها أن تملّي على مصر المصالحة مع تركيا أو المشاركة بشكل أكثر كثافة في الحرب على اليمن.

لهذه التعقيدات في العلاقات، ثمة درس «إسرائيلي» هام. «إسرائيل» لم تعد اللاب الاستراتيجي الذي تدور حوله اللعبة الإقليمية. فقد حلت إيران محلها كالتهديد الاستراتيجي على الدول العربية، ولكن هذه ليست منظومة أدوات متداخلة يكون فيها أعداء إيران هم أصدقاء «إسرائيل». السعودية ليست قريبة من التصلب مع من التصلب مع «إسرائيل» بحسب نقل الجزيرتين إليها، ومصر ليست قريبة من التصلب مع «إسرائيل» بحسب التوتّر بينها وبين تركيا. لا تزال «إسرائيل» بمثابة عدو للدول العربية.